



كلمة دولة قطر في الدورة (66) للجنة المخدرات

17-13 مارس 2023

السيد الرئيس

يسرني ان ابدأ بتهنئتك، سعادة السفير ميغيل بلانكو، والسادة اعضاء المكتب على انتخابكم واؤكد تعاوننا الكامل معكم للوصول بالدورة الى النجاح المأمول،

السيد الرئيس

ان مرحلة التعافي من جائحة كورونا تفرض علينا جميعا التزامات مضاعفة، ففترة الجائحة تسببت في زيادة تعاطي المخدرات والأنماط الضارة لتعاطيها في الوقت الذي تراجعت فيه خدمات الوقاية والعلاج. وكل ذلك يحصل في وضع دولي يسوده الركود الاقتصادي والأزمات السياسية والنزاعات وتفاقم أزمة المناخ.

نقدر عاليا جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في اعداد وإصدار تقرير المخدرات العالمي 2022، والذي قدّم، للأسف، صورة قاتمة عن حالة المخدرات حيث بلغ الانتاج مستوى قياسيا من الارتفاع، وارتفعت مضبوطات المخدرات الاصطناعية، وأصبح عدد أكبر من الشباب يتعاطى المخدرات مقارنة بالأجيال السابقة.

وإزاء هذا الوضع المنذر بالمزيد من الكوارث، فإن الأسرة الدولية مطالبة بتحريك سريع لحماية شعوبنا واجيالنا القادمة من هذه الآفة وفق مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة وآليات التعددية الدولية، واستنادا الى الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمخدرات والاعلانات السياسية وبرامج العمل. وأن نتحلى بالشجاعة ونعيد النظر في سياساتنا إذا ثبت أن نتائجها سارت عكس ما أردناه، وأشير هنا الى ما أورده تقرير المخدرات العالمي 2022 عن مؤشرات تقول إن إباحة القنب في بعض الدول ترتب عليها أثر واسع النطاق على الصحة والسلامة العامين. وندعم توصية التقرير التي دعت الى مواصلة رصد أثر إباحة القنب، ولأسيما على الصحة العامة وسيادة القانون والسلامة العامة.



ودولة قطر تؤكد دائما على إعطاء الأولوية لمساعدة الدول النامية على تحقيق اهداف التنمية المستدامة كونها المفتاح للاستقرار السياسي والاجتماعي، وتعزز دولة قطر بمواصلة دورها الفاعل في العمل الدولي متعدد الأطراف في مختلف المجالات التنموية والإنسانية، وقدمت دولة قطر الكثير من المساهمات الإنسانية والانمائية، خصوصا في إطار الشراكات الاستراتيجية مع الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الرائدة الأخرى. وإن مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً الذي استضافته دولة قطر في الأسبوع الماضي هو آخر مثال على هذه الجهود، وقدمت دولة قطر خلال المؤتمر (60) مليون دولار لدعم برنامج عمل الدوحة وبناء القدرات في أقل البلدان الأقل نمواً.

وعلى المستوى الوطني أعطت دولة قطر أولوية لجهود الوقاية وتحصين المجتمع وتوعيته بأضرار المخدرات وأخطارها وكان ذلك من اهم عوامل نجاح سياستها في مجال الوقاية من ومكافحة المخدرات، هذا إضافة إلى جهود انفاذ القانون ومراقبة الموانئ الجوية والبحرية القطرية، والتطبيق الدقيق للقانون مع تحديث التشريعات الوطنية القطرية وبما يسمح بالاستجابة للمتغيرات في أنماط الاتجار بالمخدرات والأساليب المستحدثة لتهريب المخدرات مع الحفاظ على مبادئ الدستور القطري وباحترام تام لحقوق الإنسان.

وشكرا السيد الرئيس